رفع ٥٥ ألف استمارة لعسكريين إلى دائرة التقاعد

عودة نصف ضباط الجيش السابق إلى الخدمة العسكرية

بغداد / المدى والوكالات

قالت امين سر لجنة متابعة وتنفيذ المصالحة الوطنية الدكتورة باسمة الساعدي: ان اكثر من ٣٢ الف ضابط من الجيش السابق من رتبة رائد فما دون ، هو ما يعادل نصف عدد ضباط الجيش السابق ،عادوا للخدمة في صفوف الجيش الجديد من اجمالي عدد ضباط الجيش السابق والبالغ ٦٤ الف ضابط من مرتبة ملازم إلى رتبة فريق.

وأوضحت الساعدي ، التي رفضت الاتهامات التي وجهت لها من الصحافة الاجنبية بانها كانت وراء اقالة عدد من الضباط الكبار ، خلال مؤتمر صحفي عقدته في بغداد الاثنين ان " مبادرة المصالحة الوطنية التي اطلقها رئيس الوزراء نوري المالكي في بداية تشكيل الحكومة تفعلت من خلال تشكيل لجنة المصالحة الوطنية التي تشكلت في ٢١ حزيران الماضي وفق امر ديواني اصدره رئيس الوزراء للتكفل بإنجاز هذا المشروع."

وقالت " لقد ورثنا الكثير من النظام السابق منها امور الجيش والكيانات التي حلت بقرار اتخذه الحاكم المدني للعراق السابق بول بريمر وان الحكومة منشغلة بعلاج هذه التراكمات التي تتعلق بمنتسبي الجيش والتصنيع العسكري والامن والمخابرات وديوان الرئاسة بكل مكوناتها الـ ١٧."

واوضحت الساعدي ان " اللجنة وزعت بحدود ٢٥٠ الف استمارة على المصارف وتسلمت عن طريق البريد الالكتروني ١٠٨ آلاف استمارة اخرى " مشيرة إلى ان " هذه الاستمارات اعطت ثلاثة خيارات لمن يرغب بالعودة او يرغب بوظيفة مدنية او يرغب في التقاعد."

وقالت ان " اكثر من ٥٥ الف استمارة ابدى مرسلوها رغبتهم بالتقاعد ، قامت اللجنة برفع معاملاتهم إلى دائرة بالتقاعد."

وتابعت الساعدي قائلة " فيما يتعلق بالاجهزة الامنية ايضا وزعنا استمارة من نوع ثان فيها خيارات لمن يرغب بالعودة او يرغب بالتقاعد او يرغب بوظيفة غير الجهة التي كان يعمل فيها."

وقالت ان " منتسبي الاجهزة الامنية السابقة والذين يعملون الآن في الحكومة الحالية هم بحدود ٢٠٠٠ إلى ٢٣٠٠ بينهم ١٣٨٦ في الداخلية وبقية العدد في الوزارات الاخرى" موضحة ان " اكثر من ٣٢ الف ضابط من الجيش السابق من رتبة رائد فما دون عادوا إلى الجيش الجديد من اجمالي ضباط الجيش السابق والبالغ ٦٤ الف من رتبة فريق إلى ملازم."

وأشارت إلى أن " الفقرة ٦ من قانون المساءلة والعدالة واجراءاتها التي تشير إلى وجوب احالة جميع منتسبي الاجهزة الامنية إلى التقاعد خلال ٦٠ يوما من صدور القانون في جريدة الوقائع العراقية."

واضافت ان اللجنة" اكملت معاملات تقاعد هؤلاء بانتظار ان يصدر القانون بجريدة الوقائع العراقية ، وعندما يصدر القانون في الجريدة خلال ٦٠ يوما يستطيع المحالون إلى التقاعد وفقا له ان يأخذوا حقوقهم التقاعدية ، وعليهم حينئذ مراجعة دوائر التقاعد في محافظاتهم ونحن خاطبنا دوائر التقاعد بهذا الشأن."

واشارت الساعدي ايضا إلى موضوع منتسبي هيئة التصنيع العسكري المنحلة مشيرة إلى ان هناك " شركات استوعبتها القطاعات والوزارات الاخرى فيما بقيت شركات اخرى اتهمت في وقتها بأنها من التصنيع العسكري اوتقوم بتصنيع الاسلحة بالرغم من ان قسماً منها مدمر تدميراً كاملا ١٠٠ ٪ لكن كوادرها الذين يزيدون على ٤٨ الف ظلوا يتسلمون دفعات طوارئ مقدارها ١٠٠ الف دينار و٢٠٠ الف دينار و٣٠٠ الف دينار."

وقالت إن " هذه الدفعات لاتسد متطلبات الحياة المعيشية" موضحة أن اللجنة ومنذ ان بدأت في العمل " وضعت عدة حلول للتصنيع العسكري من ضمنها وبتوجيه من رئيس الوزراء ان تستوعب الوزارات كادر التصنيع العسكري."

وأضافت " من اجل ذلك فاتحنا تلك الوزارات بهذا الخصوص ، لكن الوزارات لم تستوعب هؤلاء لعدم وجود التخصيصات المالية والدرجات الوظيفية لتتمكن من ذلك."

واشارت الساعدي إلى ان " رئيس الوزراء وجه وزير المالية بايجاد التخصيصات المطلوبة وتحديد درجات وظيفية لاستيعاب منتسبي التصنيع العسكري" لافتة إلى ان " تلك الوزارات اعادت حتى الآن بحدود ٧ آلاف منتسب إلى الوظيفة" لكن الساعدي اعتبرت هذا العدد " لا يحل المشكلة."

وكشفت الساعدي عن ان " هناك خططا مع قوات التحالف ما زالت في طور الدراسة والاجتماعات بشأن قيام شركات التصنيع العسكري بكفاءاتها وكوادرها بتصنيع منتجات معينة لشركات عالمية بحيث تكون فرعا للشركة العالمية في العراق" مشيرة إلى أن قضية التصنيع العسكري "ستحل خلال الاسابيع المقبلة."

وبخصوص استيعاب ابناء العشائر من اعضاء الصحوات ومجالس الاسناد قالت الساعدي ان لجنة المصالحة " عملت على احتواء ابناء الصحوات الذين تعاقدوا مع القوات متعددة الجنسية لإبعادهم عن القاعدة والتوجهات الاخرى الاقليمية واحتويناهم من خلال مجالس الاسناد والاجهزة الامنية."

واضافت " اطلقت اللجنة إلى الآن تعيينات لاكثر من ١٢ الفاً من ابناء الصحوات كشرطة محلية في مناطقهم."

واشارت إلى ان " العدد المتبقي من ابناء هذه المناطق وبتوجيه من رئيس الوزراء سيتم استيعابهم في الوزارات الخدمية " مضيفة ان "اللجنة تعمل بهذا الخصوص مع الوزارات الخدمية حيث يتم تعيين الاشخاص كل حسب اختصاصه بالدرجة الوظيفية التي تحددها الوزارة المعنية."

وتابعت الساعدي قائلة ان " الذين ليس لديهم تأهيل يحولون إلى دورات تأهيلية وبعد انهاء الدورة التي من خلالها سوف يحصل على مهنة معينة يمارسها عن طريق تسلمه قرضاً من الدولة او يتحول إلى الوزارات حسب التأهيل الذي سيحصل عليه."

وفيما يتعلق بجهاز المخابرات قالت الساعدي ان " النسبة الكبيرة من منتسبي جهازالمخابرات الحالي هم من الجهاز السابق " لكنها اضافت انه " وبعد تفعيل قانون المساءلة والعدالة سيحالون على التقاعد وفق المادة ستة من القانون."

وأشارت إلى أن " اللجنة ستقوم بإنجاز معاملاتهم حالما يصدر القرار في جريدة الوقائع الرسمية لان القانون اعطى مهلة ٦٠ يوما وبعد هذه الستين يوما تضيع عليهم حقوقهم التقاعدية."

واشارت إلى ان " عدد الضباط الذين سوف يشملون بقانون المساءلة والعدالة من الكيانات المنحلة هم بواقع ١٩ الف ضابط من الامن العامة و١٣ الف ضابط من المخابرات و٥ آلاف من الامن الخاص ."

الدكتورة باسمة الساعدي رفضت الاتهامات التي وجهت لها من الصحافة الاجنبية بأنها تقف وراء عدم تعيين واقالة ضباط في الجيش العراقي . وقالت ان "هذه الاتهامات بعيدة عن الصحة."

فلاشات

عودة المهجّرين والشعور بالأمان

جليل وادي

اسعدتني كثيراً تلك اللافتة المعلقة عند مدخل احدى قرى المناطق الساخنة وهي تدعو العوائل المهجرة إلى العودة لبيوتها، ولا اظن ان واضعيها يتجرأون على القيام بهذا العمل الوطني ان لم يكونوا قد تيقّنوا من استتباب الأمن في هذه المنطقة، وإدراكهم ان عودة المهجرين كفيلة بتخفيف حدة الاحتقان.

ومع ان الدعوة صريحة وصادقة بحسب ما نقله عارفون بالقرية، الا ان أياً من العوائل لم تعد حتى الآن، فأغلب العوائل ما زالت مترددة، بينما قررت البقية عدم العودة نهائياً، ولا يكمن التردد وعدم العودة في فقدان الامان، بل في رسوخ الشعور بعدم الامان.

إن إعادة الشعور بالامان للناس غير اعادة الأمن، اذ يقتضي مثل هذا الامر وقتاً ربما يطول واجراءات ليس بالضرورة ان تكون الجهة القائمة بها حكومية، ذلك ان وجود القوات الامنية في منطقة ما لا يكسب المواطن هذا الشعور تماما، بخاصة ان ما هجّر الاهالي ليس الاشتباكات المسلحة او السيارات المفخخة، بل الاغتيال على الهوية الطائفية التي يمكن لمجموعة حوادث اشاعة الرعب في النفوس وحمل الآلاف على الهجرة إلى أماكن آمنة، وهي حالات فردية يصعب السيطرة عليها، وهو ما يدركه المهجّر، وبذا فإن رسوخ فكرة الغدر في ذهنه غذا شعوره بعدم الأمان.

> ان الشعور بالامان لن يتعزز بالوجود الامني الكثيف فحسب ، بل بالفعاليات الاجتماعية التي يفترض ان تقوم بها الجهات الدينية والعشائرية تدعمها اجراءات حكومية غير مباشرة

ان الشعور بالامان لن يتعزز بالوجود الامني الكثيف فحسب، بل بالفعاليات الاجتماعية التي يفترض ان تقوم بها الجهات الدينية والعشائرية تدعمها اجراءات حكومية غير مباشرة، واتاحة الفرصة لتلك المؤسسات الاجتماعية ابتكار الآليات التي من شأنها ايجاد الحلول المناسبة للمشكلات التي ترتبت على عمليات التهجير، ولتفعيل ذلك على القوى والتيارات السياسية النافذة في الشارع حث جماهيرها بوضوح على مساعدة المهجرين وتهيئة الظروف المناسبة لعودتهم، والتهديد بأقسى العقوبات ضد غير الملتزمين بذلك، والحذر من الاطراف المنافسة في مناطق نفوذها من ارتكاب افعال جرمية، والصاقها بها، وبالتالي عرقلة عودة المهجرين، ذلك ان ارتكاب جريمة واحدة ضد عائلة مهجرة سيمنع العوائل المتبقية من اتخاذ قرار العودة.

وهنا لا بد من الاشارة إلى ان قضية المهجرين طالها إهمال كبير سواء أكان مقصودا ام غير مقصود فما قدم لهم من مساعدة لم يكن ذا قيمة، بل صار مثار تندرهم ويأسهم في الوقت نفسه، ذلك ان خسائرهم البشرية والمادية اكبر من ان تحصى، بينما يفترض بالحكومة تحمل جميع الخسائر التي تكبدوها بخاصة وانها نجمت عن تقصير الحكومة في أداء واجباتها الامنية، أما على صعيد عودتهم فتكاد تكون الاجراءات معدومة.

الشعور بعدم الامان سيكون عقبة كأداء وتحدياً حقيقياً أمام الخطوات السياسية والتنفيذية التي يراد لها تثبيت الاستقرار واستتباب الأمن والمباشرة بالاعمار مستقبلا، وطالما الامر كذلك فإن قضية المهجرين يجب ان تتصدر واجهة المشهد السياسي، والتخطيط لحملة اعلامية للتعامل مع هذه القضية، لان من شأن هذه الحملة توعية الرأي العام بمخاطر هذه الازمة على وحدة البلاد، وبناء الثقة بين المهجرين وسكان مناطقهم الاصلية، كما ان التركيز الاعلامي على العوائل العائدة من شأنه تنمية الشعور بالأمان.

عسكري أمريكي: تطهير الموصل من القاعدة يحتاج الى أشهر

واشنطن/ رويترز

قال ضابط كبير بالجيش الامريكي: ان القوات الامريكية ستحتاج الي "أشهر قليلة اخرى على الأقل" لتطهير مدينة الموصل من عناصر القاعدة.

لكنه اضاف ان النجاح ضد القاعدة في الموصل وهي آخر معقل للتنظيم الإرهابي في المدن يشكل تحدياً جديداً للقوات الامريكية لان العمليات العسكرية تطرد المتشددين من المدينة الى مناطق نائية بعيدة عن أنظمة الاستخبارات والمراقبة للقوات الامريكية والقوات العراقية.

وقال البريجادير جنرال توني توماس الرجل الثاني في قيادة قوات متعددة الجنسية بشمالي العراق ان قوات التحالف وقوات الامن العراقية اقامت مواقع امنية مشتركة ومواقع قتال في قلب الموصل "كخطوة حيوية أولى" نحو الامن الدائم.

وابلغ توماس الصحفيين في مقر وزارة الدفاع الامريكية في واشنطن عبر دائرة تلفزيونية مغلقة من قاعدة عسكرية قرب تكريت "العمليات النشطة ستستمر على الاقل لاشهر قليلة اخرى."

ومضى قائلا "اننا نقضي ببطء لكن بشكل مؤكد على موطئ قدمهم (القاعدة) في المدينة... لدينا الان اليد العليا والمبادرة في المدينة."

وأصبحت الموصل مقصداً لعناصر القاعدة الذين طردتهم قوات الجيش والصحوة من محافظتي ديالى والانبار.

ويشارك عشرات الألوف من القوات الامريكية والعراقية حاليا في هجمات ضد القاعدة في وسط وشمالي العراق ووعد رئيس الوزراء نوري المالكي بتحقيق انتصار "حاسم" ضد عناصر القاعدة في الموصل.

برغم تأكيد شركة نفط الجنوب اكتمال نصب منظومة عدّادات ميناء أم قصر

مسؤولون: تهريب المنتجات البترولية لا يزال مستمراً

البصرة /وكالات

تضاربت آراء مسؤول أمني في وزارة الداخلية مع مدير شركة نفط الجنوب في البصرة حول عدم نصب العدادات في موانئ التصدير مايؤدي إلى استمرار عمليات تهريب النفط، ففي حين اعتبر وكيل وزارة الداخلية أن نصب العدادات للحد من تهريب النفط الخام أمر غير متحقق على الارض وان عمليات تهريب النفط ما زالت مستمرة، أكد المدير العام لشركة نفط الجنوب اكتمال نصب منظومة عدادات ميناء ام قصر النفطي في فترة زمنية قياسية.

وقال أحمد الخفاجي ان "عمليات تهريب النفط الخام ما زالت مستمرة وان ما تشيعه وزارة النفط عن وضع عدادات للحد من تهريب النفط الخام امر غير متحقق على الارض غرضه تفويت الفرصة على من يطالب بالحفاظ على الثروة النفطية وعدم تبديدها لإرضاء هذه الجهة او تلك".

وأضاف أن "اجهزة وزارة الداخلية وبخلاف جميع دول العالم لا يسمح لها والى يومنا هذا بممارسة اعمالها ونشاطاتها داخل المنافذ الحدودية والموانئ للحد من الممارسات المخالفة للقانون وعلى وجه الخصوص عمليات تهريب النفط والسلع التجارية وما شابه" .

وأشارالى أن اجهزة وزارة الداخلية استبعدت من اداء عملها في هذه المنافذ منذ اعوام ومورس ضدها الكثير من وسائل التهميش واستبدل دورها بعمل ما يطلق عليه اللجان الامنية.

واوضح انه " شاهد في أحد الايام ما لا يقل عن (١٠٠) صهريج من النفط يتم تهريبها من جنوب العراق عن طريق منطقة بدرة باتجاه محافظة ديالى".

ورأى ان "وضع العدادات ضمن آلية تصدير النفط الخام بشكل مستمر هي الطريقة الفضلى للحفاظ على الثروة النفطية من الهدر وعمليات التهريب الى جانب بناء جهاز امني حدودي واداري وفني متطور يضمن الحد من الخروقات الحدودية ويؤدي الى استقرار عمل المنافذ الحدودية اسوة بدول العالم". مبيناً ان الوزارة حريصة على تقليص المسافة بين مخفر حدودي وآخر الى مسافة (٤) كيلو مترات وقد تم تحقيق نسبة انجاز ٥٠٪ في هذا الاتجاه وان نحو ٢٦٦ مخفراً تم إنشاؤها وبمواصفات حديثة جداً وبكلفة ربع مليون دولار للمخفر الواحد في حين تم تشييد (٧٠٠) ملحق حدودي سعياً لسد الثغرات الحدودية بيننا وبين دول الجوار.

وتابع ان "الوصول الى هذا المستوى من التطور يتطلب انشاء شبكة طرق حدودية لتسهيل حركة عمل الاجهزة الحدودية فضلاً عن انشاء شبكة رادارات وشبكة اخرى للاشعة تحت الحمراء لا سيما وان نقاط حدودنا مع دول الجوار تقع ضمن مساحات شاسعة ووعرة وطويلة جداً ما يتطلب ممارسة ضغوط دبلوماسية على دول الجوار من قبل القوات متعددة الجنسية وبخاصة امريكا والتي من شأنها ان تجعل تلك الدول ملزمة بضبط حدودها مع العراق وهي قادرة بلا شك على ذلك".

من جهته أكد جبار علي حسين اللعيبي المدير العام لشركة نفط الجنوب اكتمال نصب منظومة عدادات ميناء ام قصر النفطي وفي فترة زمنية قياسية وقال ان "عمليات استبدال العدادات بأخرى حديثة نفذت من قبل ملاكات الشركة من دون الاستعانة بشركات اجنبية" .

وأوضح أن "المعروف أن عملية الاستبدال تتطلب القيام بعمليات تفريغ الانابيب البحرية ومنظومة الانابيب والاجهزة الساندة لها من النفط الخام ومن ثم المباشرة بنصبها، اذ تمت المباشرة بمنصة التحميل (A) على رصيف رقم (٢) واشتمل العمل استبدال ثلاثة صمامات ذات قياس (٢٤) عقدة لمنظومة اذرعة التحميل والتي كانت متوقفة منذ عام ١٩٩١ فيما تم قطع الانبوب (٣٢) عقدة تمهيداً لنصب عدادات جديدة (٣٢) عقدة وربط (SPOOL)خاص بنصب العدادات الجديدة".

وأضاف اللعيبي ان "المنصة (B) شهدت هي الاخرى حملة واسعة من قبل ملاكاتنا حيث جرت الاعمال خلال الحملة بقطع الانبوب ذي الـ(١٦) عقدة والخاص بمنظومة تغيير العدادات والانبوب ذي (٤٨) عقدة من مناطق انابيب الدخول لمنظومة عدادات رصيف رقم (٣) ، وربط الانبوب (٤٨-٣٢) عقدة وانبوب الدخول الى منظومة عدادات رصيف رقم (٤) فضلاً عن استبدال صمامين قياس (٢٤) عقدة لاذرعة تحميل رصيف رقم (٤)". مشيراً الى قيام ملاكات الشركة بنصب ستة صمامات اضافية للسيطرة على منصتي التحميل .

ونفى مدير عام شركة نفط الجنوب في وقت سابق الاتهامات الموجهة إلى الشركة من بعض المسؤولين بأن الشركة تتلكأ في نصب عدادات قياس كميات النفط المصدر، وأنها مازالت تعمل وفق نظام (الذرعة) القديم .

وقال اللعيبي إن التصريحات التي يطلقها بعض المسؤولين تأتي دون دراية أو معرفة بالأمور التي يتحدثون عنها."

مضيفا أن ميناء البصرة النفطي الكبير يشهد أعمالا واسعة في هذا الصدد حاليا ،وتقوم الكوادر الفنية للشركة بنصب العدادات الجديدة في رصيفي(أ و ب) وعددها (١٢) عدادا".

من جهته كشف نائب رئيس نقابة النفط عبد الله المالكي عن القيام بنصب العديد من العدادات في موانئ تصدير النفط.

وأستدرك" لكن نصب العدادات لم يكتمل بعد إذ نصب منها نحو ٦٠٪ ، أما المتبقي منها فالعمل جار على استكمالها".

وقال الخبير النفطي الدكتور جبار الحلفي أن "نظام الذرعة في قياس كميات النفط المصدر نظام قديم وتقليدي دأبت عليه الحكومات السابقة لكي تستقطع مبالغ من عائدات النفط المصدر."

وأضاف الحلفي" لايمكن أن تتم عمليات التهريب على ظهر الناقلة فالنفط المصدر يتسلم بموجب عقد بين الجهة المستوردة وبين شركة سومو إضافة إلى أن أي كمية مصدرة تحتاج إلى شهادة منشأ والناقل لديه معايير محددة أو مقياس يتسلم كمية محدودة لايمكن أن تزيد أو تنقص برميلا واحدا."

وأوضح أن "عمليات التهريب التي قيل عنها الكثير تتم مابين الانتاج وبين الخطوط الناقلة له ".

وأثارت عملية التأخر في نصب العدادات الكثير من الاتهامات ضد شركة نفط الجنوب إذ أن عمليات أحتساب النفط المصدر بالقياس بالذرعة أعتبرت من قبل الكثير من الأوساط مدخلا لعمليات التهريب والتفريط بالثروة الوطنية.

وأكد المهندس ميثاق سامي مسؤول الصيانة ومعالجة التجاوزات في شركة الأنابيب وجود تجاوزات عديدة ومستمرة على الأنابيب الناقلة للمشتقات النفطية.

وأوضح أن " العديد من التجاوزات تجرى على الخطوط الناقلة للمشتقات النفطية في اماكن عديدة وخصوصا الأنابيب التي تمتد في اماكن قصية خصوصا أنبوب ١٤ عقدة الذي يمتد نحو محافظة ذي قار".

وأضاف "كما تتعرض الأنابيب التي تنقل المشتقات النفطية من البنزين والكاز (السولار) من ميناء خور الزبير إلى مصفى الشعيبة لمثل هذه التجاوزات".

وأشار إلى أن في شهر شباط ضبطت ثلاثة تجاوزات تمت معالجتها من قبل شركة الأنابيب.

وتابع "يقوم المهربون بثقب الأنابيب في الأماكن البعيدة نهارا والقريبة ليلا والتزود منها وتعبئة الصهاريج وهذه أهم مصادر التهريب التي تجري في البصرة".

وخلص إلى أن "التهريب موجود بسبب التجاوزات على المنتج".

وتوجد في البصرة شبكة من الانابيب الرئيسة الناقلة للنفط بين المحافظات او للتصدير، هي الخط الاستراتيجي (الرميلة الشمالية)، وانبوب الاستثمار الوطني (الرميلة الشمالية)، وانبوب الضخ (الزبير (1 –، وانبوب البزركان الفاو، وانبوب نهر عمر –شط البصرة، وانبوب الحزمة الشرقية، وانبوب الخط العراقي السعودي (الزبير ٢ – المعجز).